# تقرير يصنف المغرب كأكبر مزود لأوروبا بالحشيش

1,21/2959

كشف تقرير أوروبي للوكالة الأوربية لمراقبة المخدرات والإدمان أن كميات الحشيش المغربي المهرب إلى أوروبا عرفت ارتفاعا خلال السنة الماضية، موضحا أن القنب الهندي «الحشيش» يشكل المخدر الأكثر استهلاكا في أوروبا، إذ يحتل نسبة 38 في المائة من سوق المخدرات الأوروبي بمبلغ يتجاوز 9.3 مليارات أورو، إذ أن مواطنا أوربيا من بين مائة يستهلك الحشيش يوميا. مضيفا أن إسبانيا تشكل نقطة عبور المخدر المذكور في اتجاه باقي الدول الأوربية من طرف شبكات منظمة تحقق أرباحا مهمة.

وأكدت الوكالة الأوروبية، في تقريرها السنوي، أن هناك ارتباطا متزايدا بين تهريب المخدرات وغيرها من الجرائم، ومن بينها الإرهاب في أوروبا، مشيرة إلى أن المعركة ضد الإرهاب تتصدر بالفعل جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد هجمات باريس بشكل خاص. وذكر التقرير أن الشبكات الإجرامية المنظمة المتورطة في سوق المخدرات تقوم بتنويع أنشطتها والقيام بأشكال أخرى من الجريمة، تتضمن الإرهاب وتشكيل تحالفات عابرة للحدود.

من ناحية أخرى، قال روب وينرايت، مدير جهاز الشرطة في الاتحاد الأوروبي «يوروبول»، «إن إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع مازال واحدا من أكبر الأسواق الإجرامية في أوروبا وأكثرها ابتكارا، وإن هذا الأمر يمثل تهديدا رئيسيا للأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي كلما أصبح أكثر تعقيدا ومتشابكا مع صور أخرى للجريمة، وحتى الإرهاب».

تفاصيل أكثر ص 21

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/04/2016

على هامش الندوة التي نظمت حول نبتة الكيف بجهة الشمال
لهذا يصنفنا الغرب كأكبر
مصدر للحشيش في العالم

أحمد امشكح

لا تزال التوصيات التي انتهت إليها الندوة، التي نظمها مجلس طنجة تطوان حول نبتة الكيف، على الرفوف. ويبدو أن صوت إلياس العماري، القائد الجديد لحزب الأصالة والمعاصرة، الذي أشرف على تنظيم الندوة، لم يصل بعد إلى من يعنيهم الأمر كي يأخذوا بما قدمه كل الدارسين والخبراء الذين تناولوا بالدرس والتحليل هذا الملف الحساس.

وعلى الرغم من أن خصوم «البام» اعتبروا ندوة الكيف المنظمة من قبل الجهة التي يرأسها إلياس العماري مجرد تسخينات انتخابية استعدادا لمحطة أكتوبر القادم، فإن الكثيرين وجدوا في تلك الخطوة شجاعة أدبية كبيرة، رغم حساسيته، وأماطت اللثام عن جملة من الحقائق المرتبطة بزرع هذه النبتة وتسويقها. كما كشفت عن الذين عرفوا كيف يغتنون منها من المتاجرين والسماسرة، في الوقت الذي يعاني مزارعو الكيف من الفقر والمطاردة.

ما حدث في جهة تطوان طنجة بشأن هذا الملف أعاد إلى الأذهان قصة المغرب مع المخدرات، وتحديدا نبتة الكيف التي يعتبر أول مصدر لها في نظر الغرب. ولا غرابة أن تنشر التقارير السنوية الأرقام التي لا تزال تصنف البلد كأول مصدر للحشيش في العالم.

## الحسن الثاني والمخدرات

في 1994 سيبادر الاتحاد الأوروبي إلى التدأول في طلب الملك الحسن الثاني الرسمي بانضمام المغرب إلى حظيرته، بعد أن كان الملك الراحل قد اعتبر الأمر جدا لا هزل فيه، رغم أن البعض استكثر على المغرب ذلك. أما الحسن الثاني فظل يقول إن الموقع الجغرافي للمغرب، الذي يجعله غير بعيد عن أوروبا إلا بأربعة عشر كيلومترا، هو ما يعطيه هذا «الحق»، إذا ما قورن بعدد من الدول البعيدة جغرافيا عن مركز أوروبا، وهي عضو كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي.

ولأن الأمر كان يحتاج لاختبار دقيق وصعب، فقد توقف حلم الملك الراحل لأن المغرب خسر ذلك الاختبار، الذي كان يضم ثلاثة ملفات حساسة هي ملف الصحراء المغربية، وحقوق الإنسان، ثم ملف المخدرات من خلال الجواب عن سؤال جوهري: هل يعتبر المغرب فعلا مصدرا للحشيش بالدرجة التي تجعله متهما بإغراق أسواق أوروبا بهذه المادة التي تتلف عقول شبابها، أم أن ذلك مجرد تهمة بدون أدلة؟

## صحافي يتهم الحسن الثاني

قبل ذلك بسنوات، وفي الخامس والعشرين من نونبر من سنة 1975 تلقى الحسن الثاني، وهو يعقد ندوة صحافية بالقصر الملكي بالرباط، سؤالا محرجا من لدن أحد الصحافيين بشأن ملف أكثر حساسية اسمه المخدرات، وتحديدا الاتهامات التي كانت تقول إن أفرادا من العائلة الملكية لهم يد في الاتجار في هذه النبتة السحرية.

قال الصحافي: «صاحب الجلالة، إذا سمحتم أريد أن أطلب منكم التعليق على بعض المقالات التي نشرت في العديد من الصحف، والقائلة بوصول أطنان من المخدرات إلى بريطانيا طيلة عدة سنوات، خاصة منها الكيف الوارد من المغرب، والذي يزرع في أراض تملكها العائلة الملكية.. وفي العديد من هذه المقالات تم اتهامكم بشكل قوي وغير لائق بكم.. أريد أن أطلب منكم تعليقكم الخاص على هذه القضية».

فوجئ الملك الراحل بهذا السؤال، الذي كان يحق مستغرا، ليس لأنه يتحدث عن مخدرات المغرب فقط، ولكن لأنه ربط ذلك بوجود اتهامات بتورط أفراد من العائلة الملكية في الاتجار فيها. لذلك جاء رد الحسن الثاني واضحا وقويا:

«لقد قلت في نفسي يجب أن أطلب من الأمم المتحدة أن تضع مشروعا لاحترام قواعد الأدب تجاه رؤساء الدول.. اعتقد أن هناك بعض المخدرات وبعض الإشارات التي يجب ألا تستعمل في الحديث عن رئيس دولة. وقد تركتني ذلك مطمئنا لأنني فتحت تحقيقا معمقا. وتبين لي أننا لا نملك ولو جزءا صغيرا من الأراضي، ولا أجدادنا ولا أبناء عمومتنا في منطقة الريف. وقد أمرنا وزيرنا في الداخلية بأن يفتح تحقيقا، وكذا وزيرنا في المالية، من جهة أخرى، فلم نجد أي عقد كراء ولا أي جزء صغير مسجل في المحافظة العقارية باسم أحد أفراد الأسرة الملكية. وأنا مستعد شخصيا أن أسمح لمدير مكتب مكافحة المخدرات أن يأتي إلى المغرب ليقوم بتحقيق في الموضوع. لكن من الخطأ أن نتصور رجلا في وضعيتي يقوم بنشاطات مماثلة..أشكرك على طرح السؤال لأنني لم أكن أريد طرحه إلا أنه كان شافا علي ألا أبوح بجواب عن هذا السؤال».

> على الرغم من أن خصوم «البام» اعتبروا ندوة الكيف المنظمة من قبل الجهة التي يرأسها إلياس العماري مجرد تسخينات انتخابية استعدادا لمحطة أكتوبر القادم، فإن الكثيرين وجدوا في تلك الخطوة شجاعة أدبية كبيرة

## المرصد الجيوسياسي للمخدرات يتهم المغرب

حدث هذا في 1975، لكن الاتحاد الأوروبي لم يتحرك للجواب عن ذلك السؤال المستفز إلا في 1994، وهو يطلب من المرصد الجيو سياسي للمخدرات إنجاز تحقيق يحاول الجواب عن نفس السؤال: هل يعتبر المغرب متهما بترويج المخدرات في أوروبا؟ بالإضافة إلى التقصي عن نسبة وجود هذه النبتة السحرية في أراضي وحقول المغرب.

مرت سنة بالتمام والكمال قبل أن يصدر المرصد تقريره الصادم في بداية سنة 1995، ويقول ملخصه إن «المغرب أول مصدر للحشيش في العالم»، وإن «محيط الملك منهم بالتورط في تجارة المخدرات».

في نونبر من نفس السنة سينشر الصحافي الفرنسي إيريك إينبكيان على صفحات جريدة «لوموند» الفرنسية ملخصا من تقرير المرصد الجيو سياسي للمخدرات كتب فيه أن المغرب هو المصدر العالمي الأول للحشيش، مع عنوان فرعي: «تقرير سري يتهم مقربين من الملك الحسن الثاني».

بعد عشرين يوما من نشر مقال جريدة «لوموند»، التي عرضت تفاصيل تقرير مرصد المخدرات، سيضع الحسن الثاني شكاية ضد مدير نشر اليومية بتهمة القذف والتشهير بسوء نية في حق رئيس دولة دون التأكد من صحة ما نشر اعتمادا على قانون فرنسي كان قد صدر في 29 يوليوز من سنة 1881 يتناول قضية الحريات العامة، ومنها حرية التعبير، لكنه يتضمن بنودا تعطي لرؤساء الدول امتياز الحماية من القذف والتشهير.

لقد حمل تقرير المرصد الجيو سياسي ارقاما صادمة عن حشيش المغرب، حيث أوضح أن عائدات تجارة هذه النبتة السحرية تشكل المصدر الأول للعملة الصعبة التي تصل إلى المملكة الشريفة، والتي تقدر بـ1.5 مليار دولار. وأضاف أن عدد اليد العاملة التي تشتغل في هذه التجارة تقدر بـ200 ألف شخص. وأضاف التقرير أنه في 1995، وهي سنة نشره، تم الحديث عن أن المغرب ضاعف المساحات المزروعة بالقنب الهندي 10 مرات خلال العشر سنوات الفاصلة بين 1985 و1995.

زد على ذلك، أن هذه التجارة تتحرك، حسب تقرير المرصد، وفق نظام محكم توجد في قمة هرمه بعض الأسماء الوازنة. وذهب التقرير إلى الحديث عن وجود أراض تابعة مباشرة للأسرة الملكية تزرع الكيف في منطقة الريف، وهو ما سبق للحسن الثاني أن نفاه في ندوته الصحافية في نونبر من سنة 1975.

لم تكن «لوموند» ولا تقرير المرصد الجيو سياسي للمخدرات، وحدهما اللذين تحدثا عن حشيش المغرب، بل إن علي بوريكات تحدث في كتابه «18 سنة من العزلة بتازمامارت» عن إمكانية وجود تعاون فرنسي مغربي في مجال المخدرات.

كما أن الفرنسي الان جوبير خلص في كتابه المعنون بـ«ملف د» الذي صدر سنة 1976 إلى وجود تعاون بين الأجهزة المغربية والفرنسية أمتد إلى تهريب المخدرات.

## فقرات من نداء طنجة

أوصى المشاركون والمشاركات في الندوة الدولية المنظمة في طنجة حول نبتة الكيف باستمرار التفكير الجماعي بين مختلف المؤسسات المعنية في استثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي من أجل:

تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.282 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 مايو 1974) المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، من أجل نزع الطابع الجرمي عن استهلاك المخدرات وتعويض العقوبات السالبة بتدابير علاجية قائمة على احترام حقوق وكرامة الأشخاص المتعاطين.

وتعديل الظهير الشريف لـ 1974 المشار إليه أيضا من أجل عدم تجريم الزراعة التقليدية والمراقبة للقنب الهندي كجزء من سيناريو تقنين وضبط الدولة لزراعته قصد الاستعمالات الطبية والصناعية. ثم تعميق التفكير الجماعي والتشاركي بشأن الحلول القانونية الملائمة التي يضمنها الدستور لوضعية مزارعي القنب الهندي التابعين في إطار مقتضيات الظهير شريف لـ 1974 ساري المفعول، وتعديل المنظومة القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز من أجل ترتيب الجزاءات القانونية على التمييز بسبب الوضع الصحي الحالي أو المستقبلي، مما سيساهم في إزالة العوائق التي يصادفها الأشخاص المتعايشون مع مرض نقص المناعة المكتسب وباقي الفئات الهشة في الولوج إلى العلاج. ثم وضع سياسات عمومية مندمجة، وطنية وترابية بهدف التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء وعائلاتهم، وخروجهم من الفقر وضمان ولوجهم لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع الارتكاز في جميع الحلول والسياسات المقترحة، بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة المخدرات وتقليص المخاطر على مقاربة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومكافحة التمييز ومراعاة المساواة بين الجنسين كما يضمنها الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.

هذا، ويشرف المشاركون والمشاركات في الندوة الدولية، كما جاء في نداء طنجة، برفع ملتمس إلى النظر السامي لجلالة الملك، قصد تفضله بدراسة إمكانية:

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تحديد سياسة عمومية بديلة في مجال المخدرات من منظور التنمية المستدامة والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمزارعي القنب الهندي الفقراء، وتقنين وضبط زراعة هذا المنتوج وتثمين استعمال القنب الهندي في المجالات الطبية والصناعية.

وتكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدراسة، على أساس تشاوري مع كافة الفاعلين المعنيين، لآفاق تعديل المنظومة القانونية المتعلقة بالمخدرات من منظور حقوق الإنسان

> سكان منطقة كتامة الشهيرة بزراعتها لهذه النبتة السحرية، يقولون إنهم حصلوا على وثيقة رسمية موقعة من لدن الجنرال فرانكو إبان الاستعمار الإسباني للمنطقة، تخول لهم زراعة الكيف

## الحسن الثاني يكسب فرنكا فرنسيا ضد «لوموند»

فلت الغرفة الجنائية لمحكمة باريس تنظر في الدعوى التي رفعها الحسن الثاني ضد «لوموند» لرد الاعتبار. وكان لا بد للدبلوماسية أن تحرك الملف ولو من خلف الستار بالنظر إلى أن جاك شيراك كان صديقا حميما للحسن الثاني.

وفي 1997 ستصدر المحكمة حكما بإدانة «لوموند» لأنها نشرت مقالها دون أن تتأكد من صحة المعلومات التي قدمتها. وتضمن الحكم تعويضا بقيمة 5 آلاف فرنك فرنسي لفائدة الدولة المغربية، وفرنك فرنسي واحد لفائدة الحسن الثاني، و10 آلاف فرنك فرنسي لأداء مصاريف الدعوى، مع التأكيد على شرط نشر تفاصيل الحكم بنفس الصفحة التي نشر بها مقال الصحافي إريك حول المخدرات.

تنفس الحسن الثاني الصعداء لأنه كسب معركة سياسية على غاية كبيرة من الأهمية. لكن الملف لم ينته لدى جريدة «لوموند»، التي رفعت نقضها إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث كان المدعى عليه هذه المرة هو الدولة الفرنسية، التي أصدرت حكما على الجريدة اعتبرته مخالفا للقانون بالنظر إلى أن الصحافي، الذي نشر مقاطع من التقرير، اعتمد في ذلك على مرصد له ما يكفي من المصداقية، كما أن أرقامه لم ينتقدها أحد، ولم يعلق عليها أحد بما في ذلك المغرب، المعني الأول بالموضوع. والنتيجة أن المحكمة الأوروبية بستراسبورغ ستصدر في 2002 حكما ضد الدولة الفرنسية أسقطت بموجبه الحكم السابق ضد صحافي «لوموند»، والحكم ضد الدولة الفرنسية بأداء 496 ألف أورو لفائدة «لوموند»، و22 ألف أورو كمصاريف للدعوى.

انتهت حكاية الحسن الثاني مع جريدة «لوموند» الفرنسية، دون أن تنتهي كل الحكايات الأخرى حول الحشيش المغربي، وهذه النبتة السحرية التي اغتنى من ورائها الكثيرون، وإن أسقطت الكثير من الرؤوس أيضا.

واليوم يعود الحديث مجددا عن الحقول التي لا تزال ترعى هذه النبتة، وعن أسماء سياسيين وأمنيين اغتنوا من تجارتها. بل إن فرقا نيابية رأت ضرورة فتح هذا الملف والبحث لمزارعي هذه النبتة عن صيغة لحمايتهم حتى وإن تطلب الأمر الترخيص بزراعتها. وإن كان البعض يعيب على مثل هذا الحديث أنه أصبح شبيها بأحاديث المواسم، ذلك أن الدولة تعرف أدق تفاصيل هذه الحكاية التي تطارد المغرب في كل المحافل الدولية، وتعرف خريطتها. لكنها لا تزال عاجزة عن التخلص منها من خلال البحث لأصحابها عن زراعة بديلة ومدرة للربح، كما هو حال زراعة الكيف. كما أنها لا تزال عاجزة عن اتخاذ قرار سياسي على غاية كبيرة من الأهمية يحسم في الجواب عن سؤال: هل يجب على المغرب أن يرخص بزرع نبتة الكيف وتسويقها، بالنظر إلى أنها مادة أساسية في عدد من صناعة الأدوية؟

إنها الأسئلة المستفزة، اليوم، أكثر من استفزاز سؤال ذلك الصحافي الذي طرحه على الحسن الثاني في بداية السبعينيات، دون أن ينتهي إلى اليوم.

## محمد الخامس يوقع ظهيرا يسمح بموجبه بزراعة الكيف

كتب المؤرخ موليراس سنوات قبل الدخول الاستعماري للمغرب عن وجود نبتة الكيف في عدد من مناطق الشمال المغربي.

واختار المستعمر الفرنسي، بعد التوقيع على الحماية سنة 1912، أن يخضع زراعة القنب الهندي، التي كانت منتشرة في جل المناطق الريفية، للضبط والتقنين منذ سنة 1926، بهدف إرضاء القبائل الريفية، المشهورة بمقاومتها الشرسة للاستعمارين الإسباني والفرنسي، واتقاء شرها. بالإضافة إلى إدراك السلطات الاستعمارية وعورة مناطقها، وشح مواردها الاقتصادية.

وابتداء من هذا التاريخ، راحت الدولة الفرنسية تستخلص الضرائب عن منتوج «الذهب الأخضر»، قبل أن تتوقف عن ذلك سنة 1954، بعد أن قررت منع زراعته رسميا.

وفي عهد الاستقلال صدر ظهير 19 يناير 1979 رقم 1-69-246، الذي منح امتياز احتكار الاستغلال لـ«الشركة المغربية للكيف والتبغ»، وهي التي كانت تراقب الإنتاج في عهد الاستعمار. وهو ما ترتب عنه الخلط حول قانونية زراعة الكيف في المنطقة الريفية، وبالتالي اتساع المساحات المخصصة لزراعته.

أما سكان منطقة كتامة الشهيرة بزراعتها لهذه النبتة السحرية، فيقولون إنهم حصلوا على وثيقة رسمية موقعة من لدن الجنرال فرانكو إبان الاستعمار الإسباني للمنطقة، تخول لهم زراعة الكيف، قبل أن يوقع خليفة السلطان بمنطقة الشمال مولاي الحسن بن المهدي في 1934 على وثيقة مماثلة. تلاها بعد ذلك ظهير شريف وقعه السلطان محمد الخامس، الذي أباح بموجبه لأهل كتامة زراعة الكيف، نظرا لقساوة الطبيعة، ومناخ المنطقة، التي لا تصلح لغير هذه الزراعة.

فهل يمكن أن نعتبر ما قاله الحسن الثاني في 1989 مرجعا بشأن الكيف المغربي، وسيرا على نهج والده محمد الخامس حينما أكد في حوار مع الإذاعة والتلفزيون الإسباني أن «المخدرات التي تأتي من المغرب ليست أولا خطيرة المفعول، وثانيا ليست محرمة، إلى حد أنه يجري الحديث في المنظمة العالمية للصحة قصد السماح بتداول هذا النوع في بعض الدول». وبعد الاستشهاد بالنموذج الهولندي، أعاد الكرة إلى مرمى الاتحاد الأوربي بقوله: «لا ينبغي معاقبة المنتج، بل المستهلك».

أما وزير الداخلية في حكومة بنكيران الأولى أحمد العنصر، فقد تحدث عن المخدرات بلغة الأرقام وقال «إنه خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2012، تم حجز 127 طنا من مخدر الشيرا، و117 طنا من الكيف»، وأشار إلى أن مساحات زراعة القنب الهندي، تقلصت بحوالي 60 في المائة مقارنة بسنة 2003.

# الجزائر تعود لنقطة الصفر في مواجهة المغرب بأوروبا وموغيريني ترد بقوة

◆ عبد الكبير اخشيشن

استغرب عدد من النواب الأوروبيين إصرار بعض النواب من الشيوعيين في العودة لأسطوانة اتهام المغرب في مجال حقوق الإنسان، ولم تتماسك الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني نفسها وهي ترد بشدة على سؤال «اقديم بزاف» للنائب البرتغالي الشيوعي جوجو فيريرا، قائلة إن «الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية»، و«يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد».

ما وقع لهذا النائب الشيوعي من إحراج أمام زملائه يعكس صورة التيه التي وقعت فيها الجزائر وأدواتها في الاتحاد الأوروبي، بعد فشل سنة من الحشد والعمل المخابراتي الذي توج بتوريط الأمين العام للأمم المتحدة وتوريط الاتحاد الأوروبي في حكم صدر في حالة سهو بتأكيد مسؤوليه، فالخطة لم تنجح، والتصرف الطبيعي في هذه الحالة تغييرها لا تكرارها، هذا المنطق البسيط لم تفو الجزائر ولوبيها المتحصن في أجهزة الاتحاد الأوروبي على التقيد به، لذلك وجد هذا النائب البرتغالي الشيوعي نفسه في حالة تقادم محرجة.

فيديريكا موغيريني كانت يقظة هذه المرة، وردت بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب، فهي كانت مسلحة باطلاع قريب من الملف بعد الأزمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي دفعتها لتمحيص المعطيات، والتي جعلت الاتحاد الأوروبي يشيد في العديد من المناسبات بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وإصلاح القضاء.

وكان مجلس الشراكة المغرب الاتحاد الأوروبي المنعقد في 14 دجنبر الماضي ببروكسيل قد نوه بالجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال، منوها باستمرار المسلسل الديمقراطي وتفعيل الدستور. كما أبرز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال إصلاح القضاء.

وحاولت وكالة الأنباء الجزائرية تغطية هذا الحدث من زاوية حجبت فيها الرد القوي للممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني، ورددت بنفس اللغة التي سبق لها توظيفها في خداع نواب أوروبيين مرددة مزاعم عن انتهاك حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، ومزاعم عن انتهاكات لم يستطع النائب إثباتها ولا توفير أدنى المعطيات حولها، متحدثا عن اعتقالات ومظاهرات لا أثر لها لا في الإعلام المحلي ولا الدولي، وهو ما استفز موغيريني وكثير من النواب الذين وجدوا أنفسهم أمام عودة هذا اللوبي لنقطة الصفر في اتهام المغرب.

وحين استشعرت وكالة الأنباء أن هذه الجرعة الصباحية «قديمة»، لم تجد سوى «سفيري» البوليساريو في الجزائر لإطلاق رصاصات فارغة تجاه مجلس الأمن، داعيا إياه إلى تحمل «المسؤولية الكاملة» على ما قد يحدث بعد 30 أبريل الجاري، داعيا إلى وضع رزنامة لتنظيم ما يسميه بـ«الاستفتاء تقرير المصير في الصحراء»، لتختم برسالة تهديد تقول: «وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي سيعقد في شهر أبريل اجتماعات تعتبر بـ«المصيرية»، خاصة وأنها ستلقي بثقلها على الملف الصحراوي، إما باستئناف مفاوضات السلام أو عودة جبهة البوليساريو للحرب».

**خاص. الصبار الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان هو اللي فك اضراب معتقلي كديم ايزيك عن الطعام بطلب من حقوقيين صحراويين وها مطالبهم وها كيفاش كذبو فمدة الاضراب**

علمت "كود" من مصادر موثوقة أن معتقلي اكديم إيزيك "23" بسجن الزاكي بسلا، أقدموا على تعليق إضرابهم عن الطعام و الذي استمر حسبهم ل36 يوما متواصلا البارحة الثلاثاء، للمطالبة بإعادة محاكمتهم امام المحاكم المدنية بدل العسكرية التي مثلوا امامها و أقرت ضدهم فترات سجنية طويلة يوم 17 فبراير 2013.
و حسب أحد ذوي المعتقلين ل"كود" فقرار تعليق الإضراب عن الطعام جاء بعد إلحاح كبير من عائلات المعتقلين و كذا بطلب من المجلس الوطني لحقوق الانسان في شخص أمينه العام محمد الصبار الذين كانوا قد طالبوا في وقت سابق بوسطاته في الملف مع المديرية العامة للسجون و هو ما تأكد يوم الجمعة الماضي من خلال لقاء جمع الامين العام للمجلس و المندوب العام لإدارة السجون محمد صالح التامك في هذا الشأن.

و أضاف المتحدث ل"كود" ان محمد الصبار زار شخصيا المعتقلين الجمعة الماضية في إطار سعي المجلس لتعليق المعتقلين للإضراب.

و أضاف المتحدث ل"كود" ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد قدم التزامات بخصوص الموافقة على 8 مطالب من بين 10 التي طالبوا بها و تعهدا بأجرأتها في أقرب وقت ممكن، لعل أهمها التنسيق مع محامين بهدف تسريع المسطرة القضائية المتعلقة بمحكمة النقض وهو ما تم العمل به ابتداءا من اليوم الأربعاء، فضلا عن التوعد باحترام حقوق المعتقلين وفق حالة المعتقلين السياسيين و الرأي.

من جانب آخر، افصح مصدر مسؤول من سجن الزاكي بسلا ل"كود" أن مدة إضراب المعتقلين عن الطعام لم تتجاوز العشرة أيام فقط ، عكس ما روج المعتقلون له في وقت سابق وهو 36 يوما.

https://www.marocbuzz.com/ar/2016/04/06/%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/

http://www.goud.ma/%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-211082/

# الصبار : المجتمع المغربي يوجد به خطاب تكفيري

عبد الله عياش . هبة بريس

حضرت التوصيات ، في موضوع " حلول بعض الاشخاص محل الدولة ومؤسساتها في التجريم والعقاب الذي طرح للنقاش في برنامج " مباشرة معكم " على القناة الثانية اذ اتجه الخطاب اجمالا في ضرورة الانعتاق من بعض السلوكات الغير المقبولة .

**محمد الصبار وخلال ذات اللقاء اوضح ان المجتمع المغربي يوجد به خطاب تكفيري وزاد بالقول ان هناك فتاوي صدرت في وسائل الإعلام، واطلع عليها الناس.**

الاخير اشار بالدليل ان المجلس الوطني لحقوق الانسان تعرض للمهاجمة بسبب توصية المساواة في الإرث، علما أنه مؤسسة دستورية، مثلما تم تهديد لبنى أبيضار بالقتل دون أن يتحرك أحد..

واقحم الصبار على الهواء مباشرة وزير العدل والحريات حينما قال أن الاخير يجب ان يقوم بمهتمه باعتباره رئيسا للنيابة العامة .

النقاش استحضر واقعة الوزير الشوباني انذاك والذي طالب بمغادرة الصحفية خديجة رحالي من البرلمان بسبب لباسها الغير المحتشم حين قال لها "لباسك يمس بحرمة البرلمانية وعليك مغادرة القاعة".

القضية حسب النقاش اعتبرت عدم اهتمام الوسط السياسي بكيفية التعامل مع الحريات الفردية بل تشجيع على الاتفراد باتخاد القرارات الفردية التي تمس بالحقوق .

ويذكر ان برنامج "مباشرة معكم " استقبل لنقاش مضووع "حلول بعض الأشخاص محل الدولة ومؤسساتها في التجريم والعقاب " كل من:

- الحسن الداكي، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط (وزارة العدل والحريات)
- محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الانسان
- سعيد الفكاك، عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية
- أحمد أرحموش، المرصد المغربي للحريات العامة
- محمد تملدو، عضو المكتب السياسي للاتحاد الدستوري
- عياد أبلال، باحث في علم الاجتماع والأنتربولوجيا

https://www.maghress.com/hibapress/169788

http://www.hibapress.com/societies-69788.html

# الصبار: كفروا المجلس الوطني بسبب توصية الإرث وهددوا أبيضار بالقتل ولم يتحرك أحد!

فبراير كتب يوم الأربعاء 06 أبريل 2016 م على الساعة 22:29

هذا ما قاله السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد الصبار على وجود خطاب تكفيري في المجتمع، وزاد وقال أن هناك فتوى بالتكفير صدرت في وسائل الإعلام، واطلع عليها الناس.

وأضاف محمد الصبار أن هناك من كفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بسبب توصية المساواة في الإرث، علما أنه مؤسسة دستورية، مثلما تم تهديد لبنى أبيضار بالقتل دون أن يتحرك أحد..

وقال أيضا أن مثل هذه النوازل لا يمكن أن تتحرك بشأنها دائما وبصفة تلقائية النيابة العامة، لكن، يضيف الصبار، كان على وزير العدل أن يقوم بمهمته باعتباره رئيسا للنيابة العامة.

http://www.febrayer.com/346443.html

# سجناء اكديم إزيك.. الصبار يتدخل وينهي الإضراب عن الطعام

6 أبريل 2016 - 21:46

**محمد الصبار يرد على منتقدي منتدى حقوق الإنسان**: 10 ملايير سنتيم لن تحل مشاكل البلاد وغياب المقاطعين لا تأثير له فقد حضر صناع القرار الدولي!!

علي أوحافي

أعلن معتقلو اكديم إيزيك، يوم أمس الثلاثاء (5 أبريل)، وقف الإضراب عن الطعام، الذي استمر لـ36 يوما.

وطالب المعتقلون الـ23 بتسريع ملفهم أمام محكمة النقض للبت فيه، بعد أن حوكموا في فبراير 2013 أمام محكمة عسكرية لتورطهم في مقتل أمنيين.

وتم تعليق الإضراب بعد تدخل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الذي قال في تصريح لموقع "كيفاش"، إن تدخله في الملف يأتي في إطار اختصاصاته التي يخولها له المجلس. وأضاف: "حضرت شخصيا بطلب من السجناء الذين طلبوني بالاسم خاصة أنني أتابع وضعهم منذ الاعتقال وإلى الآن".

وشدد محمد الصبار على أن عددا من مطالب السجناء مشروعة، لكن البعض منها يبقى غير قابل للتطبيق في الوقت الراهن، ومنها التسريع ملفهم أمام محكمة النقض.

أما المطالب التي اتفق عليها بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسجناء والمندوبية العامة لإدارة السجون، في شخص محمد صالح التامك، فتتعلق بشروط الزيارة والمؤونة وقاعة المطالعة والتطبيب، وهي التي وصفها الصبار بـ"المشروعة".

وكانت المندوبية العام لإدارة السجون شككت، في وقت سابق، في الإضراب الذي يخوضه السجناء، وقالت في بلاغ لها: "من خلال الملاحظة الميدانية لتحركاتهم، وكذا نتائج الزيارات الطبية إلى المستشفيات العمومية التي استفاد منها بعضهم بناء على طلب منهم، فإنه يتضح أن حالتهم الصحية عادية ولا تدعو إلى القلق، ما يفيد بأن إضرابهم المفترض عن الطعام إضراب صوري، وهم بذلك يحاولون تغليط الرأي العام والتظاهر بالمظلومية ولعب دور الضحية".

http://hamrinnews.net/marokkonews/24458.html

http://www.kifache.com/88682

# والد الشهيد كمال عماري في وقفة مؤازرة ابنه: «ولدي قتلوه جوج مرات"

نظمت جمعية عائلة وأصدقاء الشهيد كمال عماري **وقفة مؤازرة وتضامن أمام بيت أسرة الشهيد صباح أمس الأربعاء 06 أبريل 2016، شجبا لقرار قاضي التحقيق بعدم المتابعة في ملف الشهيد رغم وضوح الجريمة وإقرار المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفرة أدلة الاغتيال.**

وقد ردد المشاركون شعارات التضامن والاستنكار معبرين عن غضبهم من محاولة التملص التي حاك المخزن خيوطها وحاول نسجها قاضي التحقيق بقراره الأخير.

وعرفت الوقفة مشاركة والد الشهيد عبد الرحمان عماري الذي ألقى كلمة مؤثرة أكد فيها أن القرار هو جريمة اغتيال ثانية بعد الجريمة الأصلية ون هذا لن يثنيه عن الاستمرار في المطالبة بحق ابنه طال الزمان أم قصُر. كما شارك في الوقفة نور الدين عماري الأخ الأكبر للشهيد والذي أكد بدوره أن المخزن هو الذي قتل كمال رحمه الله وأن هذا القرار الجائر هو بمثابة تأكيد لزيف شعارات الدولة التي ترفعها زورا من قبيل "الحق والقانون" ولا شيء في الواقع يصدقه.

وفي كلمة الجمعية التي ألقاها كاتبها العام عثمان حنزاز تم التأكيد أن هذه المحاولات الهابطة للتملص من المسؤولية لن تزيد الجمعية إلا إصرارا وأن تورط الدولة في جريمة اغتيال الشهيد لن يمحوها طول التماطل والتسويف.

وتوعدت الجمعية بخطوات نضالية قادمة يُعلَنُ عليها في حينها مطلبها الأساسي الذي لا محيد عنه يتلخص في كشف الحقيقة وإنصاف الشهيد وأسرته ثم جبر الضرر.

تاريخ النشر: الخميس 7 أبريل/نيسان 2016

http://shababunity.net/show.php?id=5875169

http://aljamaa.net/ar/document/107914.shtml

# Les 13 prisonniers du groupe dit Gdim Izik , incarcérés à Salé mettent fin à leur grève de la faim

Les 13 prisonniers du groupe dit Gdim Izik, incarcérés dans la prison de Salé 1, pour leur implication dans les émeutes qui ont lieu en novembre 2010 à Laàyoune et qui ont fait 11 morts et 159 blessés parmi les forces de l'ordre ainsi que 2 civils tués, ont mis fin à leur grève de la faim entamée il y a 37 jours.

**Ces prisonniers auraient ainsi mis fin à leur mouvement « suite à un engagement » pris mardi par les autorités marocaines, via le Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** « d'accélérer le processus judiciaire devant la Cour de cassation », et de « respecter totalement leurs droits en tant que prisonniers politiques », a annoncé mercredi le Comité de grève des prisonniers de Gdeim Izik, cité par l'agence algérienne de presse APS.

La Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion (DGAPR) avait, rappelle-t-on, qualifié de « factice » la grève de la faim entamée le 1er mars dernier par ces 13 prisonniers.

Selon la DGAPR, il s'agit là d' « une grève factice qu'ils prétendent observer pour tenter d'induire en erreur l'opinion publique et ce, en se faisant passer pour des victimes ». La même source précise que les véritables raisons derrière ce mouvement » n'ont aucun rapport avec leurs conditions de détention, mais obéissent à des motivations inavouées et un agenda et des objectifs non déclarés ».gal-2014574

Ces prisonniers sahraouis, rappelle-t-on, purgent de lourdes peines d'emprisonnement allant de 20 ans à la perpétuité depuis plus de cinq ans. Ils avaient été arrêtés suite aux événements du 8 novembre 2010 à Laâyoune marqués par des affrontements avec les forces de l'ordre marocaines à la suite du démantèlement du campement de « protestation » de Gdim Izik, situé à 12 km de la ville.

En novembre dernier, les familles et amis des victimes de ces événements avaient demandé "que justice soit rendue aux victimes, pour que la loi soit appliquée et pour que toutes les formes de chantage et de pression qui tentent de faire dévier ce dossier de son caractère judiciaire soient empêchées ».gdim

Dans un communiqué à l'occasion du 5eme anniversaire de ces événements, la coordination des familles des victimes avait exprimé sa confiance en la justice marocaine qui avait reconnu coupable, en février 2013, chacun des 25 prévenus, auteurs des assassinats de Gdim Izik.

La Coordination espère que » la cour de cassation prononce dès que possible une décision juste pour mettre fin à la situation de confusion et d'attente qui a marqué l'exécution des jugements, depuis que les compétences du tribunal militaire ont été revues par le législateur ».

http://www.barlamane.com/fr/13-prisonniers-groupe-dit-gdim-izik-incarceres-a-sale-mettent-fin-a-greve-de-faim/

# 13 سجينا متورطا في أحداث كديم ايزيك يوقفون إضرابهم عن الطعام بسجن سلا

أوقف 13 سجينا ضمن مجموعة اكديم ايزيك المعتقلين بسجن سلا والمتورطين في أحداث وقعت في نونبر 2010 في العيون، خلفت 11 قتيلا وإصابة 159 جريحا في صفوف قوات الان ومقتل مدنيين إثنين، إضرابهم عن الطعام الذي دام 37 يوما.

**وذكرت وكالة الانباء الجزائرية اليوم الاربعاء أن هؤلاء السجناء وضعوا حدا لحركتهم "عقب التزام السلطات المغربية" أمس من خلال المجلس الوطني لحقوق الانسان ب "تعجيل المسار القضائي" أمام محكمة النقض مع "الاحترام التام لحقوقهم كسجناء سياسيين".**

وكانت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قد أكدت أن الأسباب الحقيقية وراء الإضراب المزعوم عن الطعام من طرف 13 سجينا من ما يسمى (مجموعة اكديم إيزيك) "لا تمت بصلة لظروف اعتقالهم وإنما لها دواع وأهداف وأجندة غير معلن عنها".

وحسب المندوبية، فإن الامر يتعلق ب"إضراب صوري، وهم بذلك يحاولون تغليط الرأي العام والتظاهر بالمظلومية ولعب دور الضحية"، مبرزة أنه في إطار تتبع الوضع الصحي لهؤلاء السجناء، فقد حرصت المندوبية على قياس مجموعة من مؤشراتهم الحيوية، "لكن حرصها هذا قوبل بالرفض من طرفهم".

وأشارت إلى أنه "ومن خلال الملاحظة الميدانية لتحركاتهم، وكذا نتائج الزيارات الطبية إلى المستشفيات العمومية التي استفاد منها بعضهم بناء على طلب منهم، ورغم مرور 22 يوما من إضرابهم المزعوم عن الطعام، يتضح أن حالتهم الصحية عادية ولا تدعو للقلق".

وكانت أسر وأصدقاء ضحايا هذه الاحداث قد طالبوا في نونبر الماضي بتطبيق القانون في حق هؤلاء دون الخضوع إلى أي ضغوط يحاولون ممارستها.

http://www.barlamane.com/13-%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%83%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%83-%D9%8A%D9%88%D9%82%D9%81/

# محمد الصبار: "المجتمع المغربي يوجد به خطاب تكفيري"

الخميس 7 أبريل 2016

قال محمد الصبار خلال استضافته ببرنامج "مباشرة معكم" ان المجتمع المغربي يوجد به خطاب تكفيري وزاد بالقول ان هناك فتاوي صدرت في وسائل الإعلام، واطلع عليها الناس، عندما اشار بالدليل ان **المجلس الوطني لحقوق الانسان** تعرض للمهاجمة بسبب توصية المساواة في الإرث، علما أنه مؤسسة دستورية، مثلما تم تهديد لبنى أبيضار بالقتل دون أن يتحرك أحد.

وقد اقحم الصبار في مداخلته على الهواء مباشرة وزير العدل والحريات حينما قال أن الاخير يجب ان يقوم بمهتمه باعتباره رئيسا للنيابة العامة.

النقاش استحضر واقعة الوزير الشوباني انذاك والذي طالب بمغادرة الصحفية خديجة رحالي من البرلمان بسبب لباسها الغير المحتشم حين قال لها "لباسك يمس بحرمة البرلمانية وعليك مغادرة القاعة".

القضية حسب النقاش اعتبرت عدم اهتمام الوسط السياسي بكيفية التعامل مع الحريات الفردية بل تشجيع على الانفراد باتخاذ القرارات الفردية التي تمس بالحقوق.

5 أعجبني
غرِّد
0
G+1
5 مشاركة

http://www.eljareda.com/?p=9022

# معتقلوا اكديم إيزيك يعلقون إضرابهم عن الطعام وهذه كرونولوجيا ما حدث

أضيف في 6 أبريل 2016 الساعة 12:51

الوالي الزاز

علمت "الصحراء زووم" من مصادر موثوقة أن معتقلي اكديم إيزيك "23" بسجن الزاكي بسلا، أقدموا على تعليق إضرابهم عن الطعام و الذي استمر حسبهم ل36 يوما متواصلا البارحة الثلاثاء، للمطالبة بإعادة محاكمتهم امام المحاكم المدنية بدل العسكرية التي مثلوا امامها و أقرت ضدهم فترات سجنية طويلة يوم 17 فبراير 2013.

و حسب أحد ذوي المعتقلين ل"الصحراء زووم" فقرار تعليق الإضراب عن الطعام جاء بعد إلحاح كبير من عائلات المعتقلين و كذا بطلب من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان , الذين كانوا قد طالبوا في وقت سابق بوسطاته في الملف مع المديرية العامة للسجون و هو ما تأكد يوم الجمعة الماضي من خلال لقاء جمع الامين العام للجمعية و المندوب العام لإدارة السجون محمد صالح التامك في هذا الشأن.

**و أضاف المتحدث ل"الصحراء زووم" ان ممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أقدموا على زيارة المعتقلين أمس الثلاثاء في إطار سعي المجلس لتعليق المعتقلين للإضراب.**

و أكد المتحدث ل"الصحراء زووم" ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كانا قد قدما التزامات بخصوص الموافقة على 8 مطالب من بين 10 التي طالبوا بها و تعهدا بأجرأتها في أقرب وقت ممكن، لعل أهمها التنسيق مع محامين بهدف تسريع المسطرة القضائية المتعلقة بمحكمة النقض وهو ما تم العمل به ابتداءا من اليوم الأربعاء، فضلا عن التوعد باحترام حقوق المعتقلين وفق حالة المعتقلين السياسيين و الرأي.

http://saharazoom.com/m/news4404.html

١٥٣/١٤

# حقوق الإنسان. نموغيريني ترفض المزاعم الكاذبة

رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية، فيديريكا موغيريني، بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد حول حقوق الإنسان بالمغرب. وأكدت موغيريني، في معرض جوابها عن سؤال للنائب البرتغالي الشيوعي جوجو فيريرا، أن " الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية "، و"يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد". وأشاد الاتحاد، في العديد من المناسبات، بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، ودولة الحق والقانون، وإصلاح القضاء. وفي ردها عن سؤال آخر للنائب الأوروبي حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد، أكدت موغيريني أن الاتفاق يبقى "قائما من وجهة نظر القانون الدولي"، مؤكدة أن قرار المحكمة الأوروبية "ليس له أي تأثير على الاتفاقيات التي وقعتها المملكة". ●

# بيان الرابطة العالمية للحقوق والحريات بخصوص قضية معتقل ما سمي ب"خلية بليرج" عبد الرحيم أبو الرخا

الرباط 06 أبريل 2016

تتابع الرابطة العالمية للحقوق والحريات قضية المعتقل عبد الرحيم أبو الرخا من مجموعة ما يسمى بخلية بليرج ، الموجود بسجن سلا 1 تحت رقم اعتقال 34728 ، وقد استمع إليها المدير التنفيذي للرابطة العالمية وممثلها بالمغرب فأفادت أن زوجها قد تعرض غير ما مرة للتعذيب وسوء المعاملة السجن المذكور ، كان آخرها ما حصل في مستهل أكتوبر 2015 ، إذ تعرض لإعتداء من طرف ثلاثة موظفين انهالوا عليه بالضرب والركل الشيء الذي خلف لديه رضوضا في انحاء من جسمه وانتفاخا وزرقة في العين ، مما تسبب له في مضاعفات سلبية على حالته النفسية والعقلية ، حيث أصبح يعاني أكثر من التوهم والهلوسة.

**وقد قامت الرابطة العالمية للحقوق والحريات بتوجيه عدةرسائل في الموضوع إلى الجهات المسؤولة وفي مقدمتها وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون ، كما نفذت العائلة اعتصاما يوم الأربعاء 04 نونبر 2015 أمام وزارة العدل والحريات** بحضور ممثل الرابطة العالمية ، وقد وعد الأستاذ هشام مستشار وزير العدل والحريات باتخاذ مجموعة من التدابير منها فتح بحث في مزاعم السيد عبد الرحيم أبو الرخا وما تعرض له من تعذيب وسوء المعاملة ، وترتيب المتابعة من عدمها بحق الموظفين الثلاثة بناء على نتائج الخبرة الطبية التي سيجريها أطباء معتمدين من طرف وزارة العدل و الحريات.

و في هذا الصدد طالبت الرابطة العالمية على الوزارة اتخاذ بعض التدابير لفائدة تأهيل أبو الرخا نفسيا، منها تقريبه من عائلته بسجن عكاشة، و وضعه في مصحة السجن حيث تختفي كل مظاهر الضبط ، وتحريك مسطرة العفو ، بدل الإبقاء عليه في زنزانة إنفرادية واتباع تدابير تأديبية في حقه تساهم في تفاقم حالته النفسية والعقلية، وكذلك إجراء خبرة طبية له من طرف أطباء معتمدين من طرف الوزارة لكشف مزاعم التعذيب.

وفي نفس الموضوع وجهت منظمة الكرامة الموجود مقرها بجنيف في 10 نوفمبر 2015 نداء عاجلاً إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب، لإخطاره بتدهور حالة عبد الرحيم أبو الرخا الصحية بسبب تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة منذ اعتقاله . ودعت السلطات المغربية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لجعل ظروف الاحتجاز تنسجم مع معايير القانون الدولي، ولا سيما القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، حفاظا على سلامة السجناء البدنية والعقلية. كما دعت الجهات المعنية إلى التوقف عن ممارسة جميع أعمال التعذيب وسوء المعاملة ضد عبد الرحيم أبو الرخا ، وضمان عدم تكرار مثل الانتهاكات التي تعرض لها .

وفي غياب أي تفاعل إيجابي ، وأمام تدهور الحالة النفسية والعقلية لأبو الرخا القابع في زنزانته الإنفرادية داخل سجن سلا1 ، وجه ممثل الرابطة العالمية رسائل جديدة إلى كل من وزارة العدل والحريات، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون يذكرهم بقضية عبد الرحيم أو الرخا، كما نفذت عائلته وقفة احتجاجية أخرى أمام وزارة العدل والحريات بتاريخ 23 مارس 2016 بحضور ممثل الرابطة العالمية لمعرفة الخطوات التي قامت بها الوزارة في موضوع السجين المذكور أعلاه ، وقد وعد الأستاذ محفوظ فتوح مستشار وزير العدل والحريات بأخذ كل التدابير والإجراءات اللازمة في القضية ، وقد طالبت الرابطة العالمية والسيدة للسيدة فاطمة الزواق زوجة أبو الرخا بإعمال القانون وترتيب العقوبات المناسبة على المتورطين ، وإطلاق سراح عبد الرحيم أبو الرخا من خلال تحريك مسطرة العفو لفائدته، و توفير كل شروط التأهيل النفسي له، مع تحميل مسؤولية تدهور حالته

النفسية والعقلية للمندوبية العامة لإدارة السجون ورئاسة الحكومة باعتبارها وصية على القطاع .

وفي اتصال هاتفي بالمدير التنفيذي للرابطة العالمية أخبره مستشار وزير العدل والحريات أن الوزارة فتحت بحثا في الموضوع وحركت مسطرة المتابعة في حق الموظفين الثلاثة . غير أنه مع كامل الأسف آلت نتيجة البحث في النهاية إلى تبرئة الموظفين .

أمام هذا التطور والنتيجة المتوقعة تسجل الرابطة العالمية للحقوق والحريات :

- احتجاجها على ما تعرض له المعتقل عبد الرحيم أبو الرخا من إعتداء ومعاملة قاسية تسببت في تدهور حالته النفسية،
- عدم عرض الضحية على خبرة طبية محايدة قبل أن تندمل آثار الإعتداء،
- محاولة المندوبية العامة لإدارة السجون التستر عن المعتدين الحقيقيين وإلصاق تهمة الإعتداء للضحية ، لولا تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أعد تقريرا طبيا في الموضوع ،
- تكرار الإعتداءات التي تعرض لها المعتقل عبد الرحيم أبو الرخا ، دون تدخل الجهات المعنية بالحماية.
- عدم تفعيل التدابير المصاحبة تمهيدا لإطلاق سراح عبد الرحيم أبو الرخا.
- عدم الرد كتابة من طرف الجهات التي وجهت لها الرابطة العالمية رسائل في الموضوع.
- استغرابها عدم إصدار أية إدانة في حق موظفين تبث تورطهم في قضايا مماثلة تتعلق بممارسة التعذيب ، بالرغم من فتح البحث والتحقيق. مما يكرس الإفلات من العقاب.

وتطالب الرابطة العالمية ب :

- الإسراع بإطلاق سراح عبد الرحيم أبو الرخا ، لعدم تمتيعه بشروط المحاكمة العادلة، و تعرضه المتكرر لسوء المعاملة والإعتداء عليه.
- التدخل لضمان حق المعني في تلقي العلاج الكافي بما في ذلك المصاحبة النفسية والتأهيل الطبي، بعد إطلاق سراحه.
- الإسراع بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، بحيث تشرف عليها جهة غير رسمية.

وفي الأخير تحمل الرابطة العالمية للحقوق والحريات الجهات الوصية مسؤولية تطورات الوضع الصحي لعبد الرحيم أبو الرخا ، والتلكؤ في إطلاق سراحه وما ينتج عن ذلك . وتحتفظ لنفسها بحقها في إطلاع الرأي العام الوطني والدولي بكافة تطورات الملف، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير لتحقيق العدالة والإنتصاف.

د. محمد حقيقي : المدير التنفيذي للرابطة العالمية للحقوق والحريات وممثلها بالمغرب

http://siraje.net/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7/5264.html

# معتقلو اكديم ايزيك يعلقون اضرابهم عن الطعام ويؤكدون تشبثهم بمطالبهم

الرابطة في 6 أبريل 2016

علق مساء أمس الثلاثاء معتقلو اكديم ازيك اضرابهم المفتوح عن الطعام بعد تعهد سلطات الاحتلال المغربية بتلبية مطالبهم حسب بلاغ صادر عن لجنة الاضراب من داخل السجن.

وقال المعتقلون في بيانهم أن تعليقهم للإضراب جاء تلبية للمناشدة المستمرة لعائلاتهم ومطالب الجماهير الصحراوية والهيئات والمنظمة المتضامنة مع قضية شعبنا، بالإضافة الى الالتزامات التي قدمتها ادارة الاحتلال المغربية بهدف تسوية وضعيتهم ومعاملتهم كمعتقلين سياسيين.

وفيمايلي نص بلاغ المجموعة كاملا:

"بعد 37 يوما من الاضراب المفتوح عن الطعام. وبناءا على التدهور الخطير للحالة الصحية لجميع المضربين.

وبناءا على طلب عائلاتنا من أجل إنقاذ حياة كافة المضربين وبالاضافة لمطلب الجماهير الصحراوية والمنظمات الصديقة ومنظمات حقوق الإنسان واصدقائنا في كل أنحاء العالم إضافة إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

**وبناءا على الالتزامات التي قدمتها الدولة المغربية ممثلة بعناصر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي الذين التقيناهم اليوم الثلاثاء نيسان 2016 والذين من خلالهم توعد هذا الاخير بالتنسيق مع محامين بهدف تعجيل المسطرة القضائية أمام محكمة النقض بالإضافة لتعهده باحترام جميع حقوقنا كمعتقلين سياسيين.**

بناء على كل هذا نعلن للرأي العام الوطني و الدولي تعليقنا للإضراب المفتوح إلى غاية تحقيق مطلبنا الرئيسي في الحرية و إطلاق سراحنا بدون قيد أو شرط.

تشبثنا بجميع حقوقنا التي تكفلها لنا القوانين والتشريعات الدولية.

نطالب الجميع بتكثيف الضغط على الدولة المغربية من أجل إطلاق سراحنا و تنفيذ جميع إلتزاماتها الدولية.

وفي الأخير نشيد نحن مجموعة إكديم إيزيك بنضالات شعبنا و مؤازرتهم لنا في معركة الحرية والكرامة.

هي حرية الشعب الصحراوي تصميم وإرادة لفرض الحرية.

لجنة الإضراب عن مجموعة اكديم ايزيك.

05/04/2016

سجن الزاكي 1"

http://www.boujdourpress.net/2016/04/nwes_63.html

http://www.splsahara.org/ar/2016/04/06/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%83%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A7/

# Projection-débat au Parlement européen sur le sahara marocain

L'approche globale du développement initiée dans les provinces du Sud au bénéfice des populations locales et l'initiative d'autonomie présentée par le Royaume pour régler définitivement le conflit artificiel autour du Sahara marocain, ont été mises en avant lors d'un débat organisé, mardi soir au siège du Parlement européen (PE) à Bruxelles.

Ce débat a eu lieu à l'occasion de la projection dans l'une des salles du PE, d'un film documentaire réalisé par Hassan El Bouharouti, consacré aux ressources des provinces du sud, tenu sous le patronage de Louis Michel, ministre d'Etat belge, député européen et co-président de l'Assemblée parlementaire Paritaire ACP-UE, en présence d'une assistance nombreuse, dont des députés européens et des diplomates.

M. Henri Védié, professeur à HEC Paris a souligné l'approche globale adoptée par le Maroc pour le développement des provinces du sud, se disant "choqué" par les assertions du polisario qui parle de "pillage" des richesses de la région, qui pourtant, bénéficient amplement aux populations locales.

Il a salué les efforts de développement entrepris par le Maroc dans ces provinces en vue de la mise en valeur de leurs ressources naturelles au profit de la population locale, et ce en dépit de contraintes liées notamment à l'étendue du territoire.

M. Védié a souligné particulièrement l'option prise par le Royaume en matière de pêche halieutique consistant à privilégier la pêche côtière à celle industrielle, l'objectif étant de créer des emplois en faveur des habitants et de préserver les ressources halieutiques de la région. Il s'est, de même, félicité des "efforts extraordinaires" déployés au Sahara dans le domaine des énergies renouvelables.

Le député européen Gilles Pargneaux s'est, quant à lui, attardé sur le développement économique, social et humain soutenu que connaissent les provinces du sud dans tous les domaines depuis leur récupération en 1976, disant parler en connaissance de cause pour les avoir visitées à maintes reprises.

Il a affirmé que les habitants du Sahara marocain bénéficient de ce "développement exponentiel" qu'il s'agisse des ressources halieutiques, des phosphates ou des énergies renouvelables, saluant à son tour le "choix politique" fait par le Maroc en permettant le développement de la pêche côtière pourvoyeuse de postes de travail.

L'eurodéputé a aussi mis en exergue les progrès réalisés en matière de promotion des droits de l'homme au Sahara marocain, rappelant l'installation dans les provinces du sud d'antennes du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), qui défendent "sans complaisance" ces droits.

Le directeur de la société Phosboucraâ (OCP), Mae El Aynin Mae El Aynin a indiqué que l'action de cette société ne vise pas la réalisation de profits, d'autant, a-t-il argué, que les réserves en phosphates de la région sont très faibles comparativement aux autres gisements du Maroc.

Il a particulièrement invoqué le coût d'exploitation élevé (dessalement des eaux de mer), expliquant que l'exploitation des phosphates de la région n'est pas rentable économiquement, mais socialement à travers notamment la création d'emplois à la faveur de la population locale.

Mme Hajbouha Zoubeir, vice-présidente de la fondation Phosboucraâ a, pour sa part, évoqué les multiples actions menées par la fondation en matière de formation, d'éducation, de préservation du cheptel et dans le domaine agricole au profit de la population des provinces du sud.

Chiffres à l'appui, elle a cité les différents programmes mis en place à cet effet.

Intervenant lors de ce débat, les ambassadeurs du Maroc en Belgique et auprès de l'Union européenne, respectivement Samir Addahre et Menouar Alem, ont réfuté les allégations du polisario sur un prétendu pillage des richesses du Sahara.

Ils ont, d'autre part, réaffirmé la pertinence de l'initiative d'autonomie proposée par le Maroc pour trouver une solution définitive au conflit du Sahara, soulignant le caractère obsolète de l'option du référendum en raison de l'impossibilité de son application.

Les deux diplomates marocains ont également souligné l'urgence du recensement des populations des camps de Tindouf, attirant l'attention sur les conditions de vie déplorables qu'elles endurent, pendant que l'aide qui leur est destinée est détournée par les séparatistes du polisario et leurs soutiens, les militaires algériens.

D'une trentaine de minutes, le film documentaire projeté lors de cette rencontre est axé sur la thématique de l'exploitation des ressources naturelles dans les provinces du Sud en lien avec la question des droits de l'homme.

Il montre la dimension humaine des investissements effectués par le Maroc dans ces provinces, notamment au niveau économique (phosphates et pêche), laquelle dimension s'inscrit dans le cadre d'une politique plus large développée dans le domaine des droits de l'homme.

Témoignages de responsables locaux à l'appui, il souligne que c'est l'investissement dans l'élément humain qui est au cœur du développement durable de la région.

**(MAP)**

# Paris : l'intelligence des réponses du Maroc aux défis actuels mise en exergue par d'éminentes personnalités

Jeudi 7 Avril 2016 modifié le Jeudi 7 Avril 2016 - 12:14

Des responsables marocains et personnalités françaises, dont d'anciens ministres et ambassadeurs, ont mis en exergue l'intelligence des réponses apportées par le Maroc aux grands défis actuels dans la région concernant les enjeux politiques, économiques, sécuritaires et de développement durable.

Les participants à une table ronde organisée mercredi soir à Paris par la Fondation "Res Publica" sous le thème "Le Maroc face aux défis régionaux", ont relevé que la stabilité du Royaume et sa résilience face aux crises, dans un contexte régional d'instabilité et de conflits, procède de sa politique visionnaire aussi bien au niveau interne que sur le plan régional et international.

A cet égard, Jean-Pierre Chevènement, ancien ministre et président de la Fondation "Res Publica", a souligné que les grandes réalisations du Maroc, aussi bien en matière d'infrastructures qu'au niveau des réformes politiques et économiques, montrent la capacité visionnaire du pays qui a su tirer parti de ses atouts et potentiels naturels et humains.

La singularité du Maroc réside aussi dans sa continuité à travers des institutions enracinées dans l'histoire, qui savent appréhender les défis nouveaux et apporter des réponses s'inscrivant dans le progrès, a-t-il dit. M. Chevènement a aussi salué la solidité des relations entre le Maroc et la France, mettant l'accent sur l'importance de les renforcer davantage dans le cadre du partenariat stratégique liant les deux pays.

Abordant les défis économiques, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka, a noté que le Maroc a réussi, malgré le contexte de crise économique et financière, à maintenir une croissance soutenue de l'ordre de 4,4 pc sur les dix dernières années, soit au-dessus de la moyenne de la région MENA (4 M).

La politique économique du Maroc, menée sous la conduite éclairée du Roi Mohammed VI et basée sur la diversification des secteurs productifs, le développement des métiers mondiaux du Maroc, les plans sectoriels et la mise en place de grand projets structurants, a permis, entre autres, l'amélioration du climat des affaires, le renforcement de l'attractivité pour les investissements et la consolidation des équilibres

macroéconomique.

La décompensation de l'énergie fossile montre, en outre, la capacité du Royaume à réformer, a-t-il estimé, ajoutant que le Maroc continue de réformer et d'œuvre pour réduire le taux de chômage chez les diplômés, améliorer la rentabilité des investissements et assurer la durabilité des ressources, et ce à travers des politique stratégique comme la régionalisation avancée, le développement durable et la diversification des marchés et des partenaires économiques, notamment en se tournant vers les pays d'Afrique.

**Pour sa part, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a abordé le volet culturel et sociétal, relevant que la profondeur historique du Maroc, sa diversité culturelle et son unité doctrinale, sont autant d'éléments qui expliquent la capacité du Royaume à réformer dans la continuité et à s'adapter aux nouveaux défis.**

Le Maroc a opté, en termes de méthodologie de réforme, pour l'inclusion de l'ensemble des acteurs, la gestion pacifique du pluralisme et la pédagogie du dialogue, ce qui permet de multiplier les sas de médiation entre la société et l'Etat, a-t-il fait remarquer.

M. El Yazami a également évoqué les changements sociétaux en cours au Maroc, notamment sa transition démographique dans le sens de la baisse des natalités, son taux d'urbanisation élevé, son dynamisme culturel et la réduction progressive des disparités entre les milieux urbain et rural, estimant que ces changements renforcent le phénomène d'individualisation, qui favorise à son tour la promotion de la culture démocratique et des droits de l'Homme.

De son côté, l'ambassadeur du Maroc en France, Chakib Benmoussa, a mis l'accent sur la réponse du Maroc aux défis géostratégiques et sécuritaires dans la région, notant que le Royaume a démontré sa capacité à réformer et à être à l'écoute des revendications sociétales, au moment où d'autres pays ont basculé dans le chaos suite aux mouvements de contestation de ces dernières années.

Il a aussi abordé le dossier du Sahara marocain, indiquant que, face aux manœuvres de certains pays qui entretiennent cette source d'instabilité, le Maroc agit sur le plan international, notamment en défendant la proposition d'autonomie dans les provinces du Sud, considérée par la communauté internationale comme une solution sérieuse et crédible au conflit artificiel autour du Sahara marocain.

Sur le plan interne, le Maroc a fait du développement de ses provinces du Sud une priorité nationale, dans le cadre de la mise en œuvre de la régionalisation avancée, afin de faire de cette région une plateforme de développement et une passerelle avec l'Afrique subsaharienne, a ajouté M. Benmoussa.

Par ailleurs, le Maroc reste vigilant concernant sa cause nationale première, d'où la réaction forte de Rabat aux déclarations et agissements impartiaux et hostiles du secrétaire général des Nations unies, Ban Ki-moon, considérés par le Royaume comme une "tentative de torpiller" le processus visant à trouver une solution concertée et définitive à ce conflit artificiel, a poursuivi l'ambassadeur du Maroc en France.

M. Benmoussa a, en outre, souligné que la réponse multidimensionnelle apportée per le Maroc au problème du terrorisme, englobant les aspects sécuritaire, social et religieux, ainsi que la démarche innovante du Royaume sur des enjeux actuels tels le phénomène migratoire et le développement durable.

L'ancien ministre français des Affaires étrangères, Hubert Védrine, a quant à lui relevé la politique étrangère intelligente du Maroc, qui mise sur la consolidation des liens avec les principaux acteurs internationaux et se caractérise par sa stabilité et sa constance depuis l'Indépendance, notant que le Maroc est l'un des rares pays à avoir réussi à maintenir, sur une aussi longue période, des relations internationales solides et sereines. Il a donné pour exemple la politique étrangère du Maroc vis-à-vis des pays africains, avec lesquels les liens ne cessent de se raffermir à travers une vision privilégiant les rapports multilatéraux.

M.Védrine a aussi souligné l'importance pour la diplomatie marocaine de rester vigilante et intuitive sur la question du Sahara, face aux desseins des autres parties d'entretenir le conflit.

http://www.atlasinfo.fr/Paris-l-intelligence-des-reponses-du-Maroc-aux-defis-actuels-mise-en-exergue-par-d-eminentes-personnalites_a70672.html

# LE MOT

## Vous avez dit violences sportives ?

3 19/6 CNDH

Une campagne régionale pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives a été lancée, le 4 avril dernier à Casablanca, à l'initiative de la Commission régionale des Droits de l'Homme (CRDH) de la région de Casablanca-Settat.

A travers cette campagne, d'une durée de 5 jours, la CRDH et ses partenaires ambitionnent d'élaborer une plateforme pour une rencontre élargie, prévue fin avril, qui réunira les différents acteurs concernés au niveau régional. Objectif : mettre en place, selon une approche participative, un plan d'action commun pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives.